30 صفحة ـ العدد 100

المرصد

الخميس 16 يناير 2020

نشرة اسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية

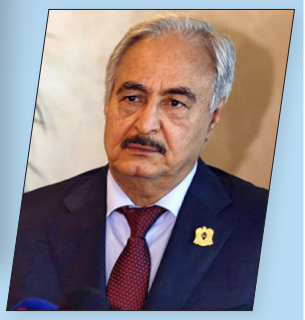

«الهدنة الهشة» في طرابلس:

أي أفق لمؤتمر جينيف؟

تواصل مساعي البحث عن الحل:

الأزمة الليبية ترحل إلى جينيف

ناصر سعيد:

«جنيف» لا يملك أي أوراق وهدنة وقف إطلاق النار شكلية

الاشراف: محمد بالطيب ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

«الهدنة الهشة»..

الحل لا يبدو في الأفق إلا «عسكرياً»

أحمد نظيف

كان واضحا منذ البداية أن الهدنة التي أقرها مؤتمر برلين، لن تصمد طويلاً. المؤتمر، الذي علق عليه العالم أمالاً عريضة بإيجاد تفاهمات صلبة تطفئ فتيل الحرب في محيط العاصمة طرابلس، بدا نسخة رديئة من مؤتمر الصخيرات، الذي وإن فشل، إلا أنه خرج حينذاك باتفاق سياسي واضح، بل التقى فيه الطرفان وجهاً لوجه وتصافحا، عندما كانت هناك بقية من ودّ ونقاط مشتركة يمكن البناء عليها لجمع الفرقاء، أما اليوم فالهوة أصبحت عميقة جداً، ولا يبدو أن تجسيرها ممكن في المدى القريب. وحدها البنادق قادرة على الحسم في الأمد القريب والمتوسط، أما الحوار، فيجب أن يكون بين مكونات المجتمع الليبي، الذي تعرض للتشظي خلال حوالي عشر سنوات من الحرب العبثية، لا بين الميليشيات والدولة.

فلم يمض وقت طويل على انفضاض شمل مؤتمر برلين، حتى انهارت الهدنة سريعاً. في البداية كان الأمر مجرد مناوشات بسيطة، جساً لنبض القوى التي فرضت الهدنة، ثم تطورت الأوضاع، لتصل إلى انزالات بحرية ومعارك طاحنة على أطراف العاصمة. فبعد أيام من الهدنة الهشة، كشف الناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش، اللواء أحمد المسماري، عن إسقاط طائرة تركية مسيرة بعد إقلاعها من قاعدة معيتيقة الجوية، مشيرا إلى أنها كانت تحاول الإغارة على مواقع عسكرية تابعة له في طرابلس. في المقابل أعلنت القوات الموالية لحكومة الوفاق أنّ المطار تعرّض لقصف «بستة صواريخ غراد» أطلقتها قوات الجيش الوطني الليبي في «خرق جديد لوقف إطلاق النار» الذي تمّ التوصل إليه في 91 يناير بين الأطراف المتحاربة في ليبيا. وعقب هذا القصف علّقت إدارة مطار معيتيقة الرحلات لبضع ساعات.

بعد ذلك بأيام قليلة تطور الأمر إلى استئناف الجانب التركي لخطة الغزو التي بدأها منذ نهاية الماضي. فقد أكد الجيشرصده حمولة السفينة التركية التي قامت بإنزالها في ميناء طرابلس. ووصف أحمد المسماري، المتحدث باسم القيادة العامة هذه العملية بأنها» غزو تركي

> وحدها البنادق قادرة على الحسم في الأمد القريب والمتوسط، أما الحوار، فيجب أن يكون بين مكونات المجتمع الليبي، الذي تعرض للتشظي خلال حوالي عشر سنوات من الحرب العبثية، لا بين الميليشيات والدولة.

ينافي كل القوانين والأعراف الدولية، وينتهك وقف إطلاق النار في المنطقة الغربية». ونشر المسماري مقطع فيديو حول عملية تفريغ السفينة.

وما يؤكد هشاشة الهدنة، وفشلها حتى الان، ما أعرب عنه مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا غسان سلامة في كلمة توجه بها إلى مجلس الأمن الدولي نهاية يناير، عن «بالغ الغضب وخيبة الأمل» إزاء مسار تطور الأوضاع منذ انعقاد المؤتمر في ألمانيا. وأكد سلامة أنّه «وصل مقاتلون أجانب بالآلاف إلى طرابلس وانتشروا» إلى جانب قوات تابعة لحكومة الوفاق.وقال سلامة إن «طرفي النزاع واصلا تلقي كمية كبيرة من المعدات الحديثة والمقاتلين والمستشارين من جانب داعميهما الأجانب في انتهاك لحظر الاسلحة وكذلك للتعهدات التي قدمها ممثلو هذه الدول في برلين». ولم يتوقف الأمر عند انهيار الهدنة، ولو بشكل غير معلن، بل ان عمليات تدفق المرتزقة من الجانب التركي، لم تتوقف، كما أقر مؤتمر برلين، على العكس تماماً، تضاعفت أعداد الواصلين إلى طرابلس من عناصر الفصائل السورية الموالية لتركيا.وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان، عن نحو 46 مقاتلاً من ضمن الذين توجهوا إلى ليبيا، باتوا في أوربا، كما وثق المرصد السوري مزيداً من القتلى في صفوف الفصائل الموالية لتركيا في معارك طرابلس، ليرتفع عدد القتلى جراء العمليات العسكرية في ليبيا إلى 27 مقاتل من فصائل لواء المعتصم وفرقة السلطان مراد ولواء صقور الشمال والحمزات وسليمان شاه ، ووفقاً لمصادر المرصد فإن القتلى قتلوا خلال الاشتباكات على محاور حي صلاح الدين جنوب طرابلس، ومحور الرملة قرب مطار طرابلس بالإضافة لمحور مشروع الهضبة، فيما يتم إسعاف الجرحى والقتلى إلى كل من 3 نقاط طبية، تعرف باسم مصحة المشتل ومصحة قدور

> بعد أيام من الهدنة الهشة، كشف الناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش، اللواء أحمد المسماري، عن إسقاط طائرة تركية مسيرة بعد إقلاعها من قاعدة معيتيقة الجوية، مشيرا إلى أنها كانت تحاول الإغارة على مواقع عسكرية تابعة له في طرابلس.

و ومصحة غوط الشعال

.وقال المرصد إنه يواصل مواكبة ورصد ومتابعة عملية نقل المقاتلين التي تقوم بها تركيا من الأراضي السورية إلى داخل الأراضي الليبية، حيث تتواصل عملية تسجيل أسماء الراغبين بالذهاب إلى طرابلس بالتزامن مع وصل دفعات جديدة من المرتزقة إلى هناك، إذ ارتفع عدد المجندين الذين وصلوا إلى العاصمة الليبية طرابلس حتى الآن إلى نحو 0092 مرتزق، في حين أن عدد المجندين الذي وصلوا المعسكرات التركية لتلقي التدريب بلغ نحو 0081 مجند، وسط استمرار عمليات التجنيد بشكل كبير سواء في عفرين أو مناطق درع الفرات ومنطقة شمال شرق سورية والمتطوعين هم من فصائل لواء المعتصم وفرقة السلطان مراد ولواء صقور الشمال والحمزات وفيلق الشام وسليمان شاه ولواء السمرقند، وذلك بالتزامن مع استمرار الاستياء الشعبي الكبير من عملية نقل المرتزقة إلى ليبيا.

وكان المشاركون في مؤتمر برلين قد طالبوا بـ «تجنب التدخل في النزاع المسلح في ليبيا أو في شؤونها الداخلية وحث كل الأطراف الدولية (...) على القيام بالمثل». والطريف أن هؤلاء المشاركين اجتمعوا وبحثوا مصائر ليبيا والليبيين دون أي مشاركة ليبية. وفي نقطة ثانية التزم المشاركون بـ «احترام حظر الأسلحة (المفروض في 1102) وتنفيذه تنفيذا تاما». وأردف البيان الختامي للمؤتمر: «ندعو كل الأطراف إلى الامتناع عن كل عمل من شأنه أن يفاقم النزاع (...) بما في ذلك تمويل القدرات العسكرية أو تجنيد مرتزقة» لصالح مختلف الأطراف في ليبيا.ودعا المشاركون إلى تطبيق عقوبات مجلس الأمن الدولي بحق أولئك الذي «ينتهكون بدءا من اليوم» الحظر.

يبدو واضحاً أن مقررات مؤتمر برلين، وعلى رأسها الهدنة والكف عن ارسال المرتزقة والسلاح، قد أصبحت أمراً من الماضي، بلا جدوى ولا قيمة. ويبدو أيضاً أن طرفي النزاع في ليبيا قد وصلا، ومنذ أمد، إلى نقطة اللاتلاقي، فالصراع الدولي حول ليبيا منذ 1102، لم يترك مجالاً لأي حل سلمي، وأصبحت مسألة الحسم العسكري السريع، الحل الأقل كلفة في الوقت الراهن، بعد أكثر من تسع سنوات من الفوضى وغياب الدولة.

ما يؤكد هشاشة الهدنة، وفشلها حتى الان، ما أعرب عنه مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا غسان سلامة في كلمة توجه بها إلى مجلس الأمن الدولي نهاية يناير، عن «بالغ الغضب وخيبة الأمل» إزاء مسار تطور الأوضاع منذ انعقاد المؤتمر في ألمانيا.

يبدو واضحاً أن مقررات مؤتمر برلين، وعلى رأسها الهدنة والكف عن ارسال المرتزقة والسلاح، قد أصبحت أمراً من الماضي، بلا جدوى ولا قيمة. ويبدو أيضاً أن طرفي النزاع في ليبيا قد وصلا، ومنذ أمد، إلى نقطة اللاتلاقي، فالصراع الدولي حول ليبيا منذ 2011، لم يترك مجالاً لأي حل سلمي، وأصبحت مسألة الحسم العسكري السريع، الحل الأقل كلفة في الوقت الراهن، بعد أكثر من تسع سنوات من الفوضى وغياب الدولة.

الأزمة الليبية في جنيف:
تواصل مساعي البحث عن حل الأزمة الليبية

عبدالباسط غبارة

شهدت ليبيا خلال الأشهر الماضية ظروف بالغة التعقيد حيث تصاعدت وتيرة القتال على تخوم العاصمة الليبية في وقت تواصلت فيه الخلافات بين أطراف النزاع الداخلية سياسياً وعسكريا والتي زادت في حدتها التدخلات التركية الساعية لتأجيج الأوضاع في البلاد. وفي ظل هذه الأجواء المشحونة والتوترات الكبيرة، تتواصل المحاولات الدولية لايجاد حل سياسي ينهي أزمة الصراع القائم ويصل بالبلاد الى تحقيق توافق شامل من شأنه انهاء سنوات من الحروب والفوضى.

آخر التحركات الدولية لحلحلة الأزمة الليبية يأتي مع أعلان المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة انطلاق اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5 + 5 في مقر الأمم المتحدة في جنيف، مؤكدا أن البعثة تسعى لإنجاز هدنة دائمة في ليبيا والاتفاق على وقف امل لإطلاق النار. وقال سلامة في مؤتمر صحافي من العاصمة السويسرية جنيف إن محادثات لجنة خمسة زائد خمسة انطلقت باجتماعات منفصلة لكلا الطرفين، وأن كبار الضباط من الطرفين أعربوا عن استعدادهم للوصول لاتفاق دائم لوقف إطلاق النار، مشيرا إلى أن جلسات المسار السياسي ستبدأ بعد أسبوعين وفق قوله.

ويأتي هذا الحوار نتيجة تحركات دولية خلال الفترة الماضية، بدأت من موسكو التي شهدت في الثالث عشر من يناير الماضي، محادثات روسية تركية حول ليبيا، دعت اليها الحكومة الروسية في أعقاب اتفاق بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين والتي أفضت الى اعلان وقف اطلاق النار في طرابلس في الثاني عشر من يناير.

وبدأت المشاورات باجتماع لوزراء الخارجية والدفاع الروسي والتركي في شكل «2 + 2»وفي وقت لاحق، استمرت المحادثات في اجتماعات منفصلة للوفود مع بعضها بعضا. وقال المستشار الإعلامي لرئيس البرلمان الليبي حميد الصافي، أن المفاوضات في الخارجية الروسية بين فريقي المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي من جهة، وحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج من جهة أخرى، تتم كل على حدى ولم يتم أي لقاء مباشر بينهما. ونقلت وكالة سبوتنيك الروسية عن الصافي قوله إن الاجتماع هو مع كل طرف على حدى، أي أن الأطراف الليبية غير موجودة مع بعضها.. المستشار والمشير مجتمعين مع الروس فقط، الأتراك والروس مع مشري والسراج.

ولم تسفر مشاورات موسكو على أي نتائج تذكر حيث غادر قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، العاصمة الروسية موسكو دون التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار مع حكومة الوفاق. وقال مصدر عسكري مقرب من قيادة الجيش الوطني الليبي، لوكالة سبوتنيك إن حفتر «لن يوقع على الاتفاق ما لم يتم وضع جدول زمني لإنهاء وحل المليشيات»، مشيرا إلى أن «هذه نقطة الخلاف على عدم توقيعه». وكشف المصدر أن «الوفد المرافق للسراج لا يريد زمن لحل المليشيات يريدها نقطة معلقة بالاتفاق».

وعلاوة على المليشيات شكل التدخل التركي عائقا أمام توقيع الاتفاق الليبي، حيث تحدثت تقارير اعلامية عن أن قائد الجيش الليبي خليفة حفتر رفض أي تدخل أو وساطات أو مشاركة تركية في الإشراف على وقف إطلاق النار في البلاد. وأضافت التقارير أن بند سحب القوات التركية من ليبيا لم يكن موجودا في الهدنة، مشيرة إلى أن حفتر تحفظ على عدم تجميد الاتفاقية بين «الوفاق» وتركيا. وأوضحت أن حفتر اشترط عدم توقيع «الوفاق» على اتفاقيات من دون الرجوع للجيش.

وبالرغم مفشلها فقد مثلت المشاورات في موسكو مؤشرا ايجابيا لمؤتمر برلين حول الأزمة الليبية خاصة أنها استطاعت

آخر التحركات الدولية لحلحلة الأزمة الليبية يأتي مع أعلان المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة انطلاق اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5 + 5 في مقر الأمم المتحدة في جنيف، مؤكدا أن البعثة تسعى لإنجاز هدنة دائمة في ليبيا والاتفاق على وقف امل لإطلاق النار.

وقف اطلاق النار ما مهد للتحضير للمؤتمر. الذي اعتبره البعض قمة حاسمة، فالهدف كان واضحا وهو البحث عن مخرج اكيد وسريع للأزمة المستعرة في هذا البلد الممزق بالصراعات والانقسامات والتي زادت من حدتها التدخلات الخارجية وتضارب المصالح بين العديد من الدول التي تحركها الأطماع والمنافسة على النفوذ.

وشهد مؤتمر برلين حضور مكثفا، فاضافة الى طرفي النزاع الرئيسيين، فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني، والقائد العام للجيش الليبي خليفة حفتر، ضمت قائمة الحضور أيضا رؤساء الجزائر وتركيا وروسيا وفرنسا ورئيس الوزراء الايطالي والبريطاني، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي ممثلا في رئيسة المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين، ومبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة، ثمّ الولايات المتحدة متمثلة في وزير خارجيتها مايك بومبيو.

وغابت عن المؤتمر تونس التي اعتذرت عن الحضور بسبب تأخير وصول الدعوة، فيما استغرب المغرب من «اقصائه» من هذه القمة وقالت الخارجية المغربية في بيان رسمي: «إن المغرب كان دائما في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية»وأشار البيان إلى الدور الحاسم الذي لعبه المغرب في إبرام اتفاق الصخيرات، الذي يشكل حتى الآن الإطار السياسي الوحيد، الذي يحظى بدعم مجلس الأمن الدولي وقبول جميع الفرقاء الليبيين، من أجل تسوية الأزمة في هذا البلد الواقع في شمال أفريقيا.

وبالرغم من أنه يبحث الأزمة الليبية فان طرفي القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج، لم يكونا جزءا من فعاليات مؤتمر برلين وقالت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، «هناك الكثير من الخلافات بين الطرفين وهما لم يكونا جزءا من المؤتمر لكنهما كانا في برلين لكي يتم إعلامهما بالمحادثات».

وتعددت اللقاءات الثنائية بين رؤساء الدول على هامش المؤتمر والتي توجت بجلسة عامة مسائية سرعان ما تلاها إصدار

> لم تسفر مشاورات موسكو عن أي نتائج تذكر حيث غادر قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، العاصمة الروسية موسكو دون التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار مع حكومة الوفاق. وقال مصدر عسكري مقرب من قيادة الجيش الوطني الليبي، لوكالة سبوتنيك إن حفتر «لن يوقع على الاتفاق ما لم يتم وضع جدول زمني لإنهاء وحل المليشيات»، مشيرا إلى أن «هذه نقطة الخلاف على عدم توقيعه». وكشف المصدر أن «الوفد المرافق للسراج لا يريد زمن لحل المليشيات يريدها نقطة معلقة بالاتفاق».

المشاركون في مؤتمر برلين حول ليبيا بيانا ختاميا دعوا فيه لتعزيز الهدنة في البلاد، ووقف الهجمات على منشآت النفط وتشكيل قوات عسكرية ليبية موحدة، وحظر توريد السلاح إلى ليبيا.

ودعا المشاركون في المحادثات «إلى وقف كل التحركات العسكرية من قبل طرفي النزاع أو في إطار تقديم الدعم المباشر لأي من الطرفين على كل أراضي ليبيا منذ بداية عمل وقف إطلاق النار»، إضافة إلى «اتخاذ إجراءات تسهم في تعزيز الثقة بينهما مثل عمليات لتبادل الأسرى»وتعهد المؤتمرون بـ «الامتناع عن التدخل في النزاع المسلح أو الشؤون الداخلية لليبيا»، وتابعوا: «ندعو كل الأطراف الدولية إلى حذو حذونا».

وتعهد الموقعون على البيان «بالالتزام الصارم والكامل باحترام وتطبيق الحظر على توريد الأسلحة إلى ليبيا والذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 0791 الصادر عام 1102، والقرارات اللاحقة بشأن منع انتشار السلاح في ليبيا»، ودعوا «كل الأطراف الدولية إلى اتخاذ نفس الإجراءات». كما التزموا بتشديد إجراءات مراقبة تطبيق حظر السلاح وتعزيز آلية الأمم المتحدة الخاصة بضمان تنفيذ هذا القرار.

وعبر عدد من القادة والمسؤولين عن ادانتهم للتدخلات الخارجية وخاصة التركي والتي تعمل على تأجيج الصراع في ليبيا. وطالب الرئيس الفرنسي خلال مؤتمر برلين بـ«الكف» عن إرسال مقاتلين سوريين موالين لتركيا إلى طرابلس دعما للحكومة التي تعترف بها الأمم المتحدة،وقال «يجب أن أقول لكم إن ما يقلقني بشدة هو وصول مقاتلين سوريين وأجانب إلى مدينة طرابلس، يجب أن يتوقف ذلك»وأضاف الرئيس الفرنسي «من يعتقدون أنهم يحققون مكاسب من ذلك لا يدركون المجازفات التي يعرضون أنفسهم ونحن جميعا لها».

وبدوره أعرب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عن قلقه حيال وجود قوات أجنبية في ليبيا، خلال اجتماع مع مولود جاويش أوغلو وزير الخارجية التركيوقالت مورغان أورتاجوس المتحدثة باسم الخارجية الأميركية بعدما التقى بومبيو مع جاويش أوغلو في برلين على هامش مؤتمر بشأن ليبيا إن «وزير الخارجية عبر عن قلقه من تورط عسكري أجنبي في الصراع».

وفي ذات السياق، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أنه لا تسوية للأزمة في ليبيا في ظل التدخلات

> شهد مؤتمر برلين حضورا مكثفا، فاضافة الى طرفي النزاع الرئيسيين، فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني، والقائد العام للجيش الليبي خليفة حفتر، ضمت قائمة الحضور أيضا رؤساء الجزائر وتركيا وروسيا وفرنسا ورئيس الوزراء الايطالي والبريطاني، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي ممثلا في رئيسة المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين، ومبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة، ثمّ الولايات المتحدة متمثلة في وزير خارجيتها مايك بومبيو.

العسكرية الخارجيةوقال أبوالغيط، «إن التطورات في ليبيا أضرت بجهد الأمم المتحدة لاستئناف المسار السياسي»، مشيرا إلى أن تلك التطورات أحدثت شرخا كبيرا في النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية الليبيةوشدد أبو الغيط، على ضرورة وقف التدخلات الخارجية كشرط لخفض كل مظاهر التصعيد في ليبيا.

وأكد الكثيرون أن مؤتمر برلين الذي غاب عنه أطراف الصراع الليبي لم يكن مهتما بإنهاء معاناة الشعب الليبي بقدر ما كان مهتما بمخاوف الدول الأوروبية من تأزم الأوضاع في ليبيا خاصة بعد التدخل التركي الذي ينذر بإعادة احياء تنظيم «داعش» على مقربة من السواحل الأوروبية التي تخشى أيضا تدفق موجات جديدة من المهاجرين على أراضيها.

ويشير هؤلاء الى تهديدات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عشية عقد المؤتمر التي خير فيها المجتمع الدولي بين القبول بنفوذ بلاده في ليبيا أو انتظار موجة من العمليات الإرهابية، حين وجه في مقال له في صحيفة بوليتيكو الأوروبية، تهديدا واضحا للأوروبيين، قائلا إنه في حال سقوط حكومة فائز السراج التي يدعمها في طرابلس، فإن القارة العجوز ستواجه مشكلات ضخمة مثل الهجرة والإرهابوأضاف «ستجد منظمات إرهابية على غرار تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة، اللذان تعرّضا لهزائم عسكرية في سوريا والعراق، أرضًا خصبة للوقوف مجدداً على قدميهما.

واعتاد أردوغان استعمال أسلوب الابتزاز في حديثه مع الأوروبيين، خاصة فيما يتعلق بمسألة اللاجئين حيث يثير أردوغان هذه القضية كلما ضيق عليه الأوروبيون حين ينتقدون سياساتهويدرك الرئيس التركي حجم المخاوف الأوروبية من موجات هجرة جديدة فيما تعيش أوروبا على وقع انقسامات حادة على خلفية هذه القضية.

وبدا واضحا جدا فشل مؤتمر برلين في كبح التدخلات التركية التي تواصلت وبوتيرة أكبر حيث شهدت الأيام التي أعقبت المؤتمر تحركات مكثفة في ليبيا، مع تواصل تدفق المرتزقة الى الأراضي الليبية والذين بلغ عددهم 0006 عنصر، ونحو 0051 من تنظيم «جبهة النصرة»، بحسب ما أعلن مؤخرا الناطق باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري.

وأضاف المسماري خلال مؤتمر صحفي، أن «حكومة الوفاق أهدت مبلغ مليون دولار لكل قائد فصيل كي يرسل عناصره السورية للقتال في ليبيا»، مبينا أن «عدد الفصائل يبلغ 01 فصائل وجنسياتهم هي، سورية، وعراقية، وليبية». وأردف المتحدث باسم الجيش الليبي أن «كل مرتزق يتقاضى شهريا 0002 دولار»، مشيرا إلى أن «شخصا يدعى عقيد غازي هو من يقود مرتزقة أردوغان في ليبيا.

وكشف المسماري عن هوية ما قال إنه الشخص الذي يعتبر الحاكم العسكري التركي في طرابلس، قائلا إنه يدعى «أبو الفرقان». وأكد إن لدى الجيش الليبي معلومات تامة عن شخصية «أبو الفرقان» وهو ضابط تركي يطلق عليه «سليماني تركيا»، لكنه نظرا لدواع عسكرية يتحفظ على اسمه الحقيقي. كما بين المسماري بأن مساعد أبو الفرقان هو العقيد غازي وهو يجيد الكلام بالعربية، غير أنه لا يستطيع الكتابة بها وهو ضابط مخابرات وقائد

> بالرغم من أنه يبحث الأزمة الليبية فان طرفي القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج، لم يكونا جزءا من فعاليات مؤتمر برلين وقالت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، «هناك الكثير من الخلافات بين الطرفين وهما لم يكونا جزءا من المؤتمر لكنهما كانا في برلين لكي يتم إعلامهما بالمحادثات».

عمليات المرتزقة في طرابلس.

وبالاضافة الى ذلك سرعت أنقرة من عمليات نقل الأسلحة والمدرعات الى ليبيا، ونشر الجيش الليبي تسجيلا مصورا يظهر معدات عسكرية وأسلحة ودبابات كانت على متن سفينة تركية قامت بإنزال حمولتها في ميناء طرابلس مساء الثلاثاء الماضي. وأكد مسؤولون دوليون صحة التقارير التي تحدثت عن نقل تركيا للأسلحة والمقاتلين الى ليبيا، وقالت ناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية، آنييس فون دير مول، في حديث لقناة «العربية»، «منذ فترة هناك أعمال واضحة تقوم بها تركيا ولم تحترم من خلالها التزاماتها بوقف إرسال الرجال والسلاح إلى ليبياهناك إمدادات تركية مستمرة نحو هذا البلد ، وقد وثّق جنودنا قبل أيام مواصلة الأتراك تسليم معداتٍ إلى جهات في ليبيا، مشيرة الى أن هذا مخالف أولاً للالتزامات التي قُطعت خلال قمة برلين.

وانتقد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، تناقض سلوك تركيا المثير للقلق في ليبيا مع ما التزم به الرئيس التركي في مؤتمر برلين. وأكد ماكرون إرسال تركيا لسفن حربية إلى طرابلس واتهم أنقرة بانتهاك سيادة ليبيا وتعريض أمن أوروبا وغرب أفريقيا للخطر. فيما أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن عددا كبيرا من المسلحين في إدلب بسوريا يتوجه إلى ليبيا، في خرق للقرارات الدولية.

واعترف رئيس حكومة الوفاق فائز السراج، في مقابلة أجرتها معه إذاعة «بي بي سي» البريطانية، باستقدام مرتزقة سوريين من تركيا للقتال إلى جانب مليشياته في المعارك بطرابلس. وقال السراج، رداً على سؤال حول وجود مرتزقة سوريين إلى جانب المليشيات الموالية لحكومته: «نحن لا نتردد في التعامل مع أي طرف لمساعدتنا وبأي طريقة كانت». وهو ما اعتبره كثيرون محاولة من السراج لتبرير ارتهانه لأجندات أردوغان والتواطئ مع محاولاته لغزو ليبيا.

ومن برلين الى جنيف، تطير الأزمة الليبية بحثا عن حلول تنهي الصراع المستمر في البلاد منذ سنوات. وأعلنت بعثة الأمم المتحدة لدى ليبيا، الثلاثاء، أن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5، عقدت أول اجتماع لها تحت رعاية الأمم المتحدة بمقرها في مدينة جنيف السويسرية.

وقالت البعثة في بيان مقتضب إن المحادثات التي يشرف عليها رئيسها غسان سلامة، تمت بحضور خمسة من كبار الضباط ممثلين عن حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج وخمسة من كبار الضباط يمثلون الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفترولم تقدم البعثة في بيانها أي تفاصيل حول أسماء المشاركين أو جدول الأعمال، مكتفيةً بالقول إنها ستطلع وسائل الإعلام لاحقاً على المزيد من المعلومات.

وتهدف اللجنة التي تعد أهم نتائج مؤتمر برلين الدولي، إلى تثبيت وقف إطلاق النار المتواصل في طرابلس للأسبوع الثالث على التوالي بين قوات الجيش الوطني وقوات موالية لحكومة السراج. وفي موازاة المحادثات العسكرية في جنيف، أطلقت الأمم المتحدة محادثات تتناول موضوعات اقتصادية ومالية

> عبر عدد من القادة والمسؤولين عن ادانتهم للتدخلات الخارجية وخاصة التركي والتي تعمل على تأجيج الصراع في ليبيا. وطالب الرئيس الفرنسي خلال مؤتمر برلين بـ«الكف» عن إرسال مقاتلين سوريين موالين لتركيا إلى طرابلس دعما للحكومة التي تعترف بها الأمم المتحدةوقال «يجب أن أقول لكم إن ما يقلقني بشدة هو وصول مقاتلين سوريين وأجانب إلى مدينة طرابلس، يجب أن يتوقف ذلك»وأضاف الرئيس الفرنسي «من يعتقدون أنهم يحققون مكاسب من ذلك لا يدركون المجازفات التي يعرضون أنفسهم ونحن جميعا لها».

وعقدت جولتها الأولى في تونس في السادس من يناير/كانون الثاني. وقال غسان سلامة أن جولة ثانية مقررة في التاسع من فبراير/شباط في القاهرة، آملا أن يباشر الطرفان محادثات سياسية «على الأرجح خلال أسبوعين في جنيف».

وتصطدم اجتماعات جنيف بواقع التوتر المتواصل على الأرض والذي تزيد تريا من تأجيجه بمواصلة تدخلاتها التي تهدد باشعال البلاد والمنطقة ككل، ناهيك عن تواصل الخلافات بين الفرقاء التي تهدد باجهاض مساعي جنيف لانهاء الصراع المستمر منذ أشهر، بعدما تمسك البرلمان والمجلس الأعلى للدولة بشروطهما للمضي قدماً باتجاه استكمال «المسار السياسي»، الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف.

ووضع مجلس النواب بشرق البلاد خمسة شروط خلال اجتماعه في مدينة بنغازي، أمس، قال إنه «يجب توافرها قُبيل مشاركته في (لجنة الحوار السياسي)، المقررة بالعاصمة السويسرية». وأوضح المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب عبدالله بليحق بأن المجلس أقر في جلسة الثلاثاء توجيه خطاب من رئاسة البرلمان إلى المبعوث الأممي في ليبيا بالشروط الواجب توفرها لمشاركة في حوار جنيف القادم.

وطالب البرلمان بأن يتم اختيار ممثليه من نوابه، الذين يحضرون جلساته فقط، وتحال قائمة بأسمائهم من رئيسه المستشار عقيلة صالح إلى البعثة. كما أكد مجلس النواب أيضاً ضرورة «عدم مساواة عدد الممثلين لمجلس النواب بعدد ممثلي المجلس الأعلى للدولة»وسبق للبعثة الأممية أن اقترحت أن تضم اللجنة، التي ستكلف بحث المسار السياسي، 04 شخصية ليبية، مشكلة من 31 نائباً عن مجلس النواب، ومثلهم من المجلس الأعلى للدولة، التابع لحكومة الوفاق في طرابلس، بالإضافة إلى 41 شخصية مستقلة، تمثل كل المدن الليبية، تختارهم البعثة وفقاً لمخرجات برلين. واختتم مجلس النواب شروطه الخمسة بأنه «لا يجب أن يتم إقرار، واعتماد أي حكومة إلا بعد المصادقة عليها منه».

وفي المقابل، قال رئيس المجلس الدولة، خالد المشري إنه «اجتمع رفقة رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، بالوفد الممثل لحكومة الوفاق في اجتماع اللجان العسكرية بجنيف»، مؤكداً أنهما «شددا للوفد على الخطوط العريضة التي لا تنازل عنها، ممثلة بوقف إطلاق النار وآلية تنفيذه وعودة قوات الجيش الوطني الليبي إلى مواقعه قبل الرابع من أبريل (نيسان)، وتحديد خطوط التماس، والأهم من ذلك توحيد المؤسسة العسكرية، طبقاً للآليات التي يراها الليبيون وليس أي اشتراطات أخرى» وفق تعبيره.

> بدا واضحا جدا فشل مؤتمر برلين في كبح التدخلات التركية التي تواصلت وبوتيرة أكبر حيث شهدت الأيام التي أعقبت المؤتمر تحركات مكثفة في ليبيا، مع تواصل تدفق المرتزقة الى الأراضي الليبية والذين بلغ عددهم 6000 عنصر، ونحو 1500 من تنظيم «جبهة النصرة»، بحسب ما أعلن مؤخرا الناطق باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري.

ونشر مجلس الدولة الإستشاري الذي يعتبر من مخرجات إتفاق الصخيرات، قائمة ممثليه الذين سيشاركون في المسار السياسي للحوار في مدينة جنيف السويسرية، وهم في أغلبهم من جماعة الإخوان المعزولة سياسيا وهو ما اعتبره كثيرون محاولة لإعادة تدوير جماعة الإخوان وفرضها على أي مشروع مستقبلي للحل السياسي في مقابل الاستمرار في تغييب أطراف ليبية مؤثرة في تحديد معالم مستقبل البلاد، خاصة في القبائل ذات التأثير المهم.

ورفضت القوى الوطنية الليبية مساواة البرلمان الليبي المنتخب والممثل الشرعي الوحيد لليبيين بمجلس الدولة المعروف أن كل أعضائه ينتمون إلى تنظيم الإخوانوقالت تلك القوى التي تشمل عددا من منظمات المجتمع المدني والأحزاب الوطنية والجمعيات الحقوقية، وكتابا وباحثين وأكاديميين، في بيان لها إن هناك إصرارا على فرض هذه الجماعة الداعمة للإرهاب في هرم السلطة وإعطائها حجما أكبر من حجمها ومساواتها بسلطة تشريعية منتخبة، وهو الأمر المرفوض شكلا وموضوعا.

كما أشارت إلى أن ذلك يشكل تناقضا واضحا مع قرار مجلس النواب بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، خاصة أن بعض أعضائها مطلوبون للعدالة من النائب العام الليبي بسبب ارتكابهم نشاطات إرهابية وارتهانهم بالمحتل التركي الذي يغزو البلاد ويغرقها في الفوضى. وأشار البيان إلى أن القوى الوطنية الليبية لا ترفض الحوار، بل ترفض قواعده الجائرة، والتي تصر على فرض جماعة الإخوان على المشهد السياسي، وهي لا تحظى بقاعدة شعبية ذات ثقل كما أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية النزيهة التي جرت بإشراف دولي عام 2102، بل تعتمد على قادة الميليشيات، وهي طرف مغتصب للسلطة، وتعتبر السبب الأساسي في تأزيم الحالة الليبية.

ويبدي مراقبون للشأن الليبي، تشاؤماً بالحوار السياسي بين الأطراف في جنيف، مشيرين إلى أنّ مشكلة البلاد تتمثّل في القضية الأمنية بسبب انتشار السلاح والميليشيات. وأكد مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الليبي خالد المحجوب لـ«اندبندنت عربية»، «أن الجيش ذهب للمشاركة بحوار المسار الأمني في جنيف، لأنّ ما يطلبه مطروح على طاولة النقاش» مضيفاً «أن الشروط الأساسية لنا في الحوار متوفرة وهي ملف الترتيبات الأمنية وحل الميليشيات المسلحة وتسليم الأسلحة والذخائر إلى الجيش الليبي، ولذلك نحن هناك».

> اعترف رئيس حكومة الوفاق فائز السراج، في مقابلة أجرتها معه إذاعة «بي بي سي» البريطانية، باستقدام مرتزقة سوريين من تركيا للقتال إلى جانب مليشياته في المعارك بطرابلس. وقال السراج، رداً على سؤال حول وجود مرتزقة سوريين إلى جانب المليشيات الموالية لحكومته: «نحن لا نتردد في التعامل مع أي طرف لمساعدتنا وبأي طريقة كانت». وهو ما اعتبره كثيرون محاولة من السراج لتبرير ارتهانه لأجندات أردوغان والتواطئ مع محاولاته لغزو ليبيا.

من جانبه، قال عادل كرموس عضو المجلس الأعلى للدولة، «إن المجلس الرئاسي ومجلس الدولة أكدا عدم خوض أي من الاجتماعات السياسية، قبل الانتهاء من الاجتماعات العسكرية والتفاهم الأمني مع القوات المسلحة الليبية». ونقلت قناة «تي أر تي» التركية عن كرموس قوله، أن هناك ثابت آخر، وهو عودة قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر إلى ما قبل عملية تحرير العاصمة من الميليشيات أي قبل 4 أبريل الماضي.

وتشير هذه التصريحات بين الطرفين الى أن حوار اللجان العسكرية الليبية بالمسار الأمني يمثل «العقدة الأساسية» التي لو حلت لتبعتها بقية العقد في المسارات الأخرى، حيث يرتبط نجاحها وفشلها بالمضي قدماً أو التعثر نهائياً في المساعي إلى الحلحلة السلمية للأزمة، عبر المسارين الآخرين الأمني والاقتصادي.

وفي هذا السياق، اعتبر الصحافي الليبي محمد العنيزي، أن أسس نجاح المسار التفاوضي غير موجودة قبل بدء اجتماعات اللجان العسكرية في جنيف، موضحاً لـ«اندبندنت عربية» أن «نجاح أي مسار تفاوضي قائم على استعداد أطرافه لتقديم التنازلات في جلسات التفاوض، وتصريحات الطرفين قبل أن تبدأ حوارات جنيف تعبر بوضوح عن مواقف متصلبة، من الصعب اختراقها لخلق تفاهمات وإحداث ثقب في الجدار الكبير الفاصل بين الطرفين، قراءتي البسيطة أنه لا تنازلات يعني لا تفاهمات ولا جديد يذكر».

وأضاف العنيزي لـ«اندبندنت عربية»، « كل طرف ذهب إلى جنيف ليقول للعالم إنه مستعد للتفاوض وغير معرقل للمسار السلمي ليس أكثر، من دون رغبة ولا قناعة في أن هذا المسار السلمي هو الحل الحقيقي، مواقف كل طرف قبل جنيف تكشف بوضوح رؤيته لخصمه بأنه ليس أهلاً للتفاوض ولا يمكن الوثوق به، لذلك جاء كل طرف بشروط، هو يعرف أن مفاوضه لن يقبل بها، وبالتالي يرفع اللوم عن نفسه أمام المجتمع الدولي ويلقيه على الطرف الآخر».

وتشكل الميليشيات المسلحة عائقا أمام تحقيق اي تسوية في البلاد خاصة في ظل عجز حكومة الوفاق عن كبح جماحها وهو ما أكدته الدعوات المتتالية للتحشيد وخرق الهدنة حيث المكتب الإعلامي لـ«عملية بركان الغضب» التابعة لقوات الوفاق، إن«قوة المنطقة العسكرية الوسطى» التابعة لمدينة مصراتة، تتجه إلى تعزيز محاور القتال في منطقة أبوقرين والوشكة بوحدات عسكرية إضافية، في الوقت التي تدور مفاوضات لوقف دائم لإطلاق النار في العاصمة السويسرية برعاية دولية.

وبدوره أكد قائد «لواء الصمود» المطلوب دولياً «صلاح بادي» أن «مواصلة العمليات العسكرية في منطقة أبو قرين ضد القوات المسلحة الليبية، وحشده قوات من مصراتة للاتجاه نحو الشرق والغرب الليبي»، بحسب قوله. وقال بادي في مقطع نشرته الصفحة الرسمية للقوة: «هذه الهدنة وضع لا يرضاه أحد وسوف نتجه شرقاً وغرباً، وسيلتف حولنا من وصفهم بـ«الأحرار الثوار»، وسنسطر الملاحم كما سطرتها مدينة مصراتة في عام 1102».

وعلاوة على ذلك تتزايد التهديدات جراء انتشار المرتزقة الموالين لتركيا في طرابلس وهو ما يمثل خطرا اضافيا يتهدد البلاد والمنطقة وككل. ويرى كثيرون أن مصير اجتماعات جنيف قد يكون مشابها للاجتماعات والمؤتمرات السابقة التي فشلت في حل الأزمة المستعصية في ليبيا. ويشير هؤلاء الى أن الإسراع بسحب السلاح من الميليشيات، ودخول الجيش الوطني سلمياً إلى طرابلس ومساعدة الأجهزة الأمنية في إعادة فرض الأمن في العاصمة وبقية المدن الليبية يمثل المجال الوحيد لانجاح الاستحقاقات السياسية في البلاد واعادة بناء مؤسسات الدولة.

عـلاوة عـلى ذلـك تتـزايـد التهـديـدات جـراء انتشـار المـرتـزقـة المـوالين لتركيا في طرابلس وهـو ما يمثل خـطـرا اضـافـيا يـتـهـدد البـلاد والمنطـقـة وكـكـل. ويـرى كثيـرون أن مصير اجتمـاعـات جنيف قـد يكـون مشابها للاجتماعات والمؤتمرات السابقة التي فشلت في حل الأزمة المستعصية في ليبيا. ويشير هـؤلاء الى أن الإسراع بسحب السلاح من الميليشيات، ودخول الجيش الـوطـنـي سـلـمـيـاً إلـى طـرابـلـس ومـسـاعـدة الأجـهـزة الأمنية فـي إعـادة فـرض الأمـن فـي العـاصـمة وبقية المـدن الليبية يمثل المـجـال الـوحـيـد لانـجـاح الاسـتـحـقـاقـات الـسـيـاسـيـة فـي الـبـلاد واعادة بناء مؤسسات الدولة.

المؤتمرات الدولية حول ليبيا:

لقاءات كثيرة تدور في حلقة الفشل

شريف الزيتوني

في نهاية العام 2017، غادر فرقاء السياسة والسلاح الليبيين، تونس بعد جولة ثانية من المفاوضات بآمال كبيرة لحل سياسي شامل ينهي سنوات الاقتتال الداخلي ويفتح صفحة جديدة من تاريخ ليبيا يجمع كل المختلفين على طاولة واحدة. في ذلك الوقت حاول المبعوث الأممي تصوير اللقاءات على أنها مرحلة مفصلية في الأزمة الليبية مؤكدا أن المجتمعين متفقون على الشروط التي طرحها سلامة حول القيام بتعديلات تعطي الفرصة للجميع للمشاركة في العمليّة السياسيّة عبر توزيع جديد لتركيبة المجلس الرئاسي وقيادة الجيش، لكن ما حصل بعد ذلك يثبت أن الأزمة في البلاد أكبر من أن تحل بمجرّد مؤتمرات لم ير الليبيون فيها حلاّ لمشاكلهم إلى اليوم.

في لحظة فبراير 2011، كانت ليبيا تحت وطأة قصف عسكري بالموازاة مع قصف إعلامي كبير. في الوقت التي كانت طائرات الناتو تقصف مدن البلاد وأرتال جيشها كانت قنوات الدعاية تصوّر اللحظة على أنها ثورة تنهي مرحلة العقيد معمّر القذافي ستعقبها نهضة تاريخية تقودها وجوه جديدة ستقضي على الفساد وستفتح البلاد على ديمقراطية تعطي الشعب أحقيته في تقرير مستقبله السياسي والاقتصادي. نجحت الدعاية وقتها في استقطاب المئات من الشباب والتغرير بهم في معركة لم يدركوا عواقبها الوخيمة إلا بعد أن تم إسقاط نظام القذافي ودخول ليبيا في حالة من الفوضى والاحتراب الأهلي لم تخرج منهما إلى اليوم.

ومع دخول البلاد في أزمة أمنية خطيرة في 2014، لم يكن أمام القوى التي أسقطت النظام من خيار سوى المبادرة بتنظيم مؤتمرات متعاقبة للخروج من الحرج الذي وضعت فيه البلاد. كانت مؤتمرات التخلّص من المسؤوليات أكثر منها لقاءات لتجميع الليبيين والبحث عن حلول منطقية. بالنسبة إلى القوى العظمى الهدف من بدايته ليس إسقاط نظام فقط، الهدف الحقيقي هو توفير واجهة سياسيّة طيعة تضمن للجميع حصّة من ثروات البلاد، لكن ما حصل مع السنوات كان جريمة في حق شعب حالم ببلد هادئ وبحق في ثروة منحها لهم القدر.

إذا تجاوزنا السنوات الأربع التي أعقبت أحداث فبراير، والتي كانت فيها ليبيا ساحة للفوضى والصراع السياسي والإرهاب والفساد، فإنه منذ العام 5102، تغيرت خطة القوى الكبرى المؤثرة نحو خيار «التجميع» بهدف تحقيق انفراجة في واقع البلاد. أهم المؤتمرات كان لقاء الصخيرات الذي حاول فيه المبعوث الأممي آنذاك مارتن كوبلر الخروج بنقطة

> مع دخول البلاد في أزمة أمنية خطيرة في 2014 لم يكن أمام القوى التي أسقطت النظام من خيار سوى المبادرة بتنظيم مؤتمرات متعاقبة للخروج من الحرج الذي وضعت فيه البلاد. كانت مؤتمرات التخلّص من المسؤوليات أكثر منها لقاءات لتجميع الليبيين والبحث عن حلول منطقية.

مضيئة في سجله باعتبار تجربته في غالبها كانت فاشلة وعرفت فيها البلاد صراعا محتدما بين الجميع تقريبا. كوبلر نجح في توقيع اتفاق تشكلت بموجبه هياكل سياسية نالت الاعتراف الدولي، لكنه خيار بعيد جدا عن إرادة الشعب وعلى ذلك بقي إلى اليوم اتفاقا هشا رغم ما حظي به من شرعية دوليّة منحت حكومة السراج صلاحيات جعلته يقوي مواقفه خارجيا ويستخدم الاتفاق في كل صراع مع مخالفيه بحجة أنه صاحب الحق الدّائم.

في اتفاق الصخيرات نقاط كثيرة صيغت وصلاحيات أكبر منحت وحتى قرارات فرضت، وكانت الحجة وقتها فرض الأمن في البلاد، وفرض الأمر الواقع أيضا بمنح السراج مجدا لم يكن يحلم به مدعوما داخليا من أطراف الإسلام السياسي. لكن ما بقي ينقص الصخيرات كان الشرعية الداخلية التي بقيت إشكالا أثر في العملية السياسيّة بعد ذلك، بما يعني أنه فشل في تحقيق النقاط التي صيغت فيه سواء على المستوى الأمني سواء على المستوى السياسي سواء على المستوى الاقتصادي، الشئ الوحيد البارز في الصخيرات أنه منح السراج مكانة لم يكن يحلم بها، ومنحه سفارات تمثل في ظاهرها ليبيا وفي حقيقتها تمثيليات لمجوعات سياسية أو أطراف وجدت في تلك المواقع فرصة لكسب المال وسرقة أموال الليبيين.

بعد الصخيرات كانت هناك مبادرات إقليمية ومحاولات لتجميع الليبيين، من باريس إلى القاهرة إلى الجزائر إلى تونس، تنقل أطراف الصراع وقدّموا تصوراتهم للحلول، لكن في أغلبها كانت تعبيرات عن مواقف أو محاولة لكسب النقاط من كل طرف أكثر منها نوايا للتجاوز بالإضافة إلى عجز الأطراف المستضيفة عن الضغط أو عن تقديم تصورات واقعية للحل مما جعلها لعبا في الوقت الضائع.

تواصلت الأزمة وتواصلت معها محاولات التقريب إقليميا ودوليا إلى أن قررت إيطاليا الدولة ذات التاريخ الخاص

> إذا تجاوزنا السنوات الأربع التي أعقبت أحداث فبراير، والتي كانت فيها ليبيا ساحة للفوضى والصراع السياسي والإرهاب والفساد، فإنه منذ العام 2015، تغيرت خطة القوى الكبرى المؤثرة نحو خيار «التجميع» بهدف تحقيق انفراجة في واقع البلاد.

في ليبيا والتي أرادت أن تفرض نفسها لاعبا بين البقية من خلال الدعوة إلى مؤتمر في مدينة باليرمو. المؤتمر استدعيت له أطراف كثيرة إقليميا ودوليا وحاول الإيطاليون تصويره على أنه فرصة كبيرة للتجميع. وإذا كان لقاء الصخيرات قد نجح بعيوبه الكثيرة في توقيع اتفاق لاقى الرضى الدولي، فإن مؤتمر باليرمو الذي تتطلب التحضير له أشهرا طويلة، لم يخرج بغير موعد للقاء جامع فشل بعد ذلك وبلقاء خفي بين السراج وحفتر وبصورة جماعية باهتة في حضورها للفاعلين الدوليين، وبابتسامة شاحبة لمن فيها توحي بأن المؤتمر لن يختلف عن سابقاته في تحقيق الفشل باستثناء الإيطاليين الذين كانت متفائلة بل تتجاوز توقعاتهم حسبما صرّحوا لأمر مفهوم وهو تنظيمهم للقاء. ومن سوء حظ الإيطاليين أن تفاؤلهم أعقبته الحرب التي أعلنت من طرف الجيش الليبي على طرابلس لإنهاء سطوة المليشيات وهو ما أنهى كل أمل في المصالحة في وقت قريب.

فشل مؤتمر في باليرمو لم يوقف الاتصالات بين أطراف كثيرة للبحث عن حل للأزمة، لكن مع اقتراب الحرب في طرابلس من عامها الأول تبدو الصورة قاتمة. التقى طرفا النزاع منفردين في أكثر من عاصمة عربية ودوليّة لأجل الحل، كل واحد يدافع عن مساره وفق ما يراه غير أن آفاق الانفراج مازلت صعبة في ظل لغة الاحتراب القائمة. الصعوبة زادت تعقيدا مع تطورات الشهرين الأخيرين اللذين اختارت فيهما تركيا أن تدخل بشكل مباشر لحماية حلفائها الإسلاميين في طرابلس من خلال إرسال جنود أتراك ومرتزقة سوريين وأجانب من حاملي الفكر الجهادي الذين كانوا يقاتلون في سوريا نظرا لخبرتهم في المعارك. التصرف التركي بالقدر الذي كشف ما كان يخفيه الأتراك من تعاملها ودعمها للجهاديين بالقدر الذي عمّق الأزمة وذهب بها إلى طريق صعب رغم الاتفاقات الحاصلة بوقف إطلاق النار تحت ضغط دولي وتحت مخرجات حوار برلين الأخير الذي يبدو أنه لن يكون استثناء عمّا سبق.

وفي خطوة جديدة لحلحلة الأزمة

> اتفاق الصخيرات على أهميته خارجيا ورغم ما حظي به من شرعية دوليّة منحت حكومة السراج صلاحيات جعلته يقوي مواقفه ويستخدم الاتفاق في كل صراع مع مخالفيه بحجة أنه صاحب الحق الدّائم لكنه كان خيارا بعيد جدا عن إرادة الشعب وعلى ذلك بقي إلى اليوم اتفاقا هشا.

بدأ التحضير لمؤتمر في مدينة جنيف السويسرية. الملاحظ هذه المرة هو عودة المبعوث الأممي غسان سلامة إلى الواجهة بعد غيابه تقريبا منذ تحضيرات المؤتمر الوطني الجامع بداية 2019. سلامة عموما يحمل في جرابه سجلا هاما من الفشل مثل سابقية. الرجل في بعض الفترات أصبح مجرّد رقم بلا قيمة يقدّم إفادات لمجلس الأمن يعطي فيها صورة لم تعد خافية على أحد، رغم أن كثيرين تفاءلوا عقب تعيينه باعتباره أكثر قربا وفهما للأزمة. المهم اختار سلامة أن يكون جزءا من مشاورات جنيف من خلال الدعوة إلى الإسراع بتنظيم اللقاء الذي سيحضره ممثلون عن مجلسي النواب والدّولة.

ودون استباق النتائج في جنيف لا يبدو الأمر سهلا حتى في اللقاء القادم. لا يسود التفاؤل عند طرفي النزاع. التصريحات المتشنجة والاختراق المتواصل للهدنة لا تقدّم صورة إيجابية عن مستقبل العملية العسكرية والسياسية. فالأطراف الموجودة شرق البلاد لا تريد تكرار أخطاء الماضي عبر لقاءات لا تقدّم ولا تؤخر، والأطراف الماسكة بزمام السلطة في «منطقتها الخضراء» غرب البلاد مازالت تفكر بنفس المنهج القديم المتساهل مع المنفلتين والخاضع لخيارات لا تقدّم بالعملية السياسية كلها مؤشرات عن تعثر جديد في جنيف وربما حتى في غيرها مستقبلا.

دون استباق اجتماع جنيف، لا يبدو التفاؤل سائدا عند طرفي النزاع من خلاله. التصريحات المتشنجة لا تقدّم صورة إيجابية عن مستقبل العملية العسكرية والسياسية. فالأطراف الموجودة شرق البلاد لا تريد تكرار أخطاء الماضي عبر لقاءات لا تقدّم ولا تؤخر، والأطراف الماسكة بزمام السلطة في «منطقتها الخضراء» غرب البلاد مازالت تفكر بنفس المنهج القديم المتساهل مع المنفلتين والخاضع لخيارات لا تقدّم بالعملية السياسية كلها مؤشرات عن تعثر جديد في جنيف وربما حتى في غيرها مستقبلا.

مؤتمر جنيف..

مسارات متعثرة على إيقاع هدنة هشّة

رامي التلغ

تعيش ليبيا منذ اختتام مؤتمر برلين، هدوءاً نسبياً مشوباً بالحذر ومحاطاً بالترقب مع بعض الانتهاكات لوقف إطلاق النار وحظر إرسال السلاح، حيث تطور مسار المحادثات ليتم الإتفاق على تحويل مبدأ الهدنة التي تم التوصل إليها في يناير الماضي إلى وقف دائم لإطلاق النار في إطار جولة جديدة للمباحثات تشهدها مدينة جنيف السويسرية.

ركز هذا المسار على رسم خريطة طريق للوصول إلى حل سياسي للأزمة وتطبيق حظر التسلح الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا، حيث أعلن غسان سلامة، مبعوث الأمم المتحدة الخاص بليبيا، أن الطرفين المتفاوضين قد وافقا على تحويل مبدأ الهدنة التي تم التوصل إليها في أوائل يناير الماضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، مؤكداً أن هناك إرادة حقيقية لبدء التفاوض بين حكومة طرابلس والجيش الوطني الليبي.

وتضم محادثات جنيف خمسة عسكريين من الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وخمسة عسكريين من القوات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فايز السراج، في إطار اللجنة التي تعرف باسم لجنة 5+5.

تفاعلًا مع تصريحات المبعوث الأممي إلى ليبيا، وافق ممثلو طرفي النزاع في ليبيا المجتمعون في جنيف الثلاثاء على مبدأ تحويل الهدنة الهشة المتفق عليها منذ 21 يناير الماضي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا غسان سلامة للصحافيين «تم تبني المبدأ من الجلسة الأولى. ويتعلق الأمر الآن بتحديد شروطه»مؤكدا وجود «إرادة حقيقية لبدء التفاوض»بين الطرفين المتناحرين مع بدء محادثات عسكرية بينهما في جنيف.

وقال أيضا إنه للمرة الأولى يلتقي بضباط كبار من طرفي الصراع في اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة.

وانطلقت اجتماعات اللجنة العسكرية حول ليبيا في جنيف، منذ الاثنين، بهدف تأكيد التزام الأطراف المتنازعة بمخرجات مؤتمر برلين، والذي رسم ثلاثة مسارات لحل الأزمة من بينها المسار العسكري في انتظار آخر سياسي مرتقب في جنيف في شهر مارس القادم.

ووافق مجلس النواب الليبي الثلاثاء على المشاركة في حوار جنيف لكن بشروط معينة. وأفاد الناطق الرسمي باسم المجلس عبد الله بليحق أن مجلس النواب أقرّ في جلسة، إصدار قرار باسم مجلس النواب، بالشروط الواجب توفرها لمشاركة المجلس في حوار جنيف.

ولفت بليحق إلى أن القرار يتضمن خمسة شروط أساسية ومن أهمها أن يتم تحديد مهمة لجان الحوار بشكل واضح والمدة الزمنية لها وآليات عملها. مضيفًا أن البرلمان يتشبث بألا يتم إقرار واعتماد أي حكومة إلا بعد المصادقة عليها من مجلس النواب، علاوة على شرط عدم مساواة عدد الممثلين لمجلس النواب بعدد ممثلي المجلس الاستشاري.

ويشترط الجيش الوطني حل الميليشيات وجمع السلاح وخروج المرتزقة من ليبيا

> تعيش ليبيا منذ اختتام مؤتمر برلين، هدوءاً نسبياً مشوباً بالحذر ومحاطاً بالترقب مع بعض الانتهاكات لوقف إطلاق النار وحظر إرسال السلاح، حيث تطور مسار المحادثات ليتم الإتفاق على تحويل مبدأ الهدنة التي تم التوصل إليها في يناير الماضي إلى وقف دائم لإطلاق النار في إطار جولة جديدة للمباحثات تشهدها مدينة جنيف السويسرية.

للدخول في مفاوضات جدية حول الترتيبات الأمنية.في الجانب المقابل تواصل الوفاق تعنّتها حيث أعربت عن عدم رغبتها في وقف إطلاق النار إذ دعت مبعوثيها في اللجنة العسكرية المشتركة إلى عدم التطرّق لقضايا استبعاد المرتزقة ووقف التدخّل التركي المباشر في الشأن الليبي، الأمر الذي دفّع خبراء إلى ترجيح فشل المفاوضات.

حيث أعلنت حكومة الوفاق أنها لن تشارك في المؤتمر قبل انسحاب الجيش الوطني من مواقعه التي سيطر عليها مع بداية تقدمه في اتجاه العاصمة طرابلس.

وقال رئيس المجلس الدولة، خالد المشري إنه «اجتمع رفقة رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، بالوفد الممثل لحكومة الوفاق في اجتماع اللجان العسكرية بجنيف»، مؤكداً أنهما «شددا للوفد على الخطوط العريضة التي لا تنازل عنها، ممثلة بوقف إطلاق النار وآلية تنفيذه وعودة قوات الجيش الوطني الليبي إلى مواقعه قبل الرابع من أبريل، وتحديد خطوط التماس، والأهم من ذلك توحيد المؤسسة العسكرية، طبقاً للآليات التي يراها الليبيون وليس أي اشتراطات أخرى» وفق تعبيره.

من جانبه أكد رئيس مجلس النواب الليبي المستشار عقيلة صالح خلال لقاء مع عدد من النشطاء في مدينة بنغازي، مساء الاثنين، أنه لا نقبل ضغوط من أي طرف كان لأنه ليس لنا مطامع إلا استقرار البلاد وعودتها كما كانت ولا توجد قوة تؤثر فينا إلا الشعب الليبي وهو صاحب القرار بالقبول أو الرفض، على حد قوله. وفيما يتعلق بقائمة الأربعة عشر الممثلة للبرلمان الليبي في اجتماعات جنيف، قال صالح إن الحكم يكون بعد اطلاع المجلس عليها ولنا أن نقبل أو نرفض حينها.

وحول المسار العسكري واجتماعات (5 + 5)، قال رئيس مجلس النواب إنه كلنا ثقة في ممثلينا في هذا المسار ولا تفريط في تضحيات الشعب الليبي، مؤكداً ضرورة عدم مساواة عدد الممثلين لمجلس النواب ومجلس الدولة بالإضافة إلى أن رئيس مجلس النواب هو من يخطر البعثة بأسماء الممثلين للمجلس.

وأكد عضو مجلس النواب الليبي إبراهيم الدرسي أن أعضاء البرلمان اتفقوا على ضرورة تشكيل لجنة الحوار الخاصة بالبرلمان المعترف به دوليا وعدم تخصيص أي مقعد للنواب المقاطعين في طرابلس، مشيراً إلى أن البرلمان الليبي قد أسقط عضوية النواب الذين يعقدون جلساتهم في العاصمة.

في ذات السياق،قال فرج المهدوي رئيس أركان القوات البحرية التابع للجيش الوطني الليبي في وقت سابق لن نقبل التفاوض دون إخراج آلاف المرتزقة السوريين الذين أدخلهم الرئيس التركي إلى ليبيا، ثم يتم بعدها الجلوس للنقاش حول تنفيذ مخرجات اتفاق الصخيرات الذي ينصّ على ضرورة حلّ الميليشيات المسلّحة ونزع أسلحتها، مؤكدا أن الجيش لن يساوم على الوطن وعلى سيادته.

كما أوضح المسماري خلال مؤتمر صحافي أن رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج دفع مليون دولار لكل قائد فصيل كي يرسل عناصره السورية للقتال في ليبيا، مبينا أن عدد الفصائل يبلغ 01 فصائل.

من جانب آخر،أعلن صلاح بادي، قائد

ميلشيا «لواء الصمود»بمصراتة، ليل الاثنين، قبل حديث سلامة عن وقف دائم لإطلاق النار، الانقلاب على الهدنة التي التزمت بها الأطراف المتحاربة في مؤتمر برلين حول ليبيا، ويعمل المجتمع الدولي على تعزيزها، ودعا قوات مصراتة إلى الحشد للمعركة القادمة.

وأكد بادي، في مقطع فيديو نشرته الصفحات التابعة لقوات الوفاق على مواقع التواصل الاجتماعي، مواصلة العمليات القتالية في منطقتي أبوقرين والوشكة الواقعتين بمدينة مصراتة، لاستعادتهما من الجيش الليبي الذي سيطر عليهما قبل أسبوع، كما دعا قوات مصراتة إلى الخروج للدفاع عن مدينتها والحشد للمعركة القادمة.

من ذلك، يرى مراقبون أن الهدنة لا تحتوي شروط إستمرارها لأنها لم تتم في إطار مصالحة و قناعة كلا الطرفين بضرورة وقف إطلاق النار فكل طرف يحاول فقط التشبث بحوار جنيف للمزيد من ربح الوقت لترتيب أوضاعه خاصة أن الطرف المقابل الذي تمثله الميليشيات الناطقة باسم حكومة الوفاق ما زالت تواصل نفس الخطاب القائم على المواصلة في الحل العسكري.

فأسس نجاح المسار التفاوضي غير موجودة قبل بدء اجتماعات اللجان العسكرية في جنيف، حيث أن نجاح أي مسار تفاوضي قائم على استعداد أطرافه لتقديم التنازلات في جلسات التفاوض، وتصريحات الطرفين قبل أن تبدأ حوارات جنيف تعبر بوضوح عن مواقف متصلبة، من الصعب اختراقها لخلق تفاهمات وإحداث ثقب في الجدار الكبير الفاصل بين الطرفين، قراءتي البسيطة أنه لا تنازلات يعني لا تفاهمات ولا جديد يذكر.

يشترط الجيش الوطني حل الميليشيات وجمع السلاح وخروج المرتزقة من ليبيا للدخول في مفاوضات جدية حول الترتيبات الأمنية،في الجانب المقابل تواصل الوفاق تعنّتها حيث أعربت عن عدم رغبتها في وقف إطلاق النار إذ دعت مبعوثيها في اللجنة العسكرية المشتركة إلى عدم التطرّق لقضايا استبعاد المرتزقة ووقف التدخّل التركي المباشر في الشأن الليبي، الأمر الذي دفّع خبراء إلى ترجيح فشل المفاوضات.

يرى مراقبون أن الهدنة لا تحتوي شروط إستمرارها لأنها لم تتم في إطار مصالحة و قناعة كلا الطرفين بضرورة وقف إطلاق النار فكل طرف يحاول فقط التشبث بحوار جنيف للمزيد من ربح الوقت لترتيب أوضاعه خاصة أن الطرف المقابل الذي تمثله الميليشيات الناطقة باسم حكومة الوفاق ما زالت تواصل نفس الخطاب القائم على المواصلة في الحل العسكري.

فتحي المريمي عن «حوار جينيف»:

وجوب تسليم سلاح المليشيات للجيش بعد وقف اطلاق النار

حوار/ سوزان الغيطاني

حوار استعدادات وترقب للمسار السياسي الذي أعلنته البعثة الأممية لحل الأزمة الليبية والمعروف بحوار جنيف والذي يعقد بمشاركة مجلسي النواب والدولة بالإضافة إلى 14 شخصية مستقلة تختارها البعثة الأممية.. للحديث عن موقف مجلسالنواب من هذا الحوار التقينا المستشار الاعلامي لرئاسة مجلس النواب الليبي فتحي المريمي.

كيف تتابعون الاستعدادات لحوار جنيف بشأن ليبيا؟

قام مجلس النواب بعقد جلستين إثنين في مدينة بنغازي لبحث المشاركة في مؤتمر جنيف وكذلك كيفية تشكيل اللجنة المحددة لمجلس النواب بعدد 31 عضو وأصدر المجلس قرارات تطالب بزيادة عدد أعضاءه المشاركين في الحوار كما أكد على أن اختيار أعضاء اللجنة يكون من داخل البرلمان وتحال أسماء أعضاء اللجنة عن طريق رئيس البرلمان عقيلة صالح بالإضافة إلى التأكيد على أن الحكومة التي سيجري تشكيلها يجب اعتمادها من مجلس النواب بالإضافة إلى معرفة المجلس بأسماء الشخصيات المستقلة التي ستختارها البعثة للمشاركة في الحوار.

ويحق لمجلس النواب أن يقدم هذه الطلبات لأنه الممثل الشرعي للشعب الليبي ومن حقه أن يعرف من المشاركين في الحوار كما أن النتائج التي تخرج من حوار جنيف يجب اعتمادها من البرلمان باعتباره الجهة الشرعية في ليبيا كما يتوجب على المجلس اعتماد أي حكومة أو

جهة يجري تكليفها بأي مهام.

البعض يقول إن الشروط التي وضعها البرلمان تعجيزية خاصة النقطة المتعلقة بعدم التساوي مع مجلس الدولة في حجم التمثيل بحوار جنيف.. ما رأيكم؟

الشروط التي وضعها مجلس النواب ليست تعجيزية وإنما توضيحية لكي يكون هناك حوار حقيقي يؤدي لحل الأزمة الليبية كما أننا طالبنا بزيادة عدد النواب المشاركين في الحوار على اعتبار أن عدد النواب أكبر من عدد أعضاء مجلس الدولة وتمثيلنا أكبر ومهمتنا أكبر كذلك، وهذا ليس تعجيز كما أننا طالبنا بمعرفة الـ41 شخصية المستقلة التي ستشارك في الحوار لأننا نخشى أن يكون بينهم إرهابيين كما أن مطالبتنا بتصديق النواب على كل القرارات التي تصدر عن الحوار هو مطلب طبيعي لأن البرلمان جسم تشريعي ومنتخب من الشعب الليبي دون غيره من الأجسام الأخرى التي جاءت بتسويات وصفقات سياسية لا يوافق عليها الشعب الليبي وهذه المطالب ليست تعجيز إنما إحقاقا للحق بهدف فرض إرادة الليبيين في هذه الحوارات.

الى أي مدى يمكن أن يحدث توافق بين البرلمان والمجلس الاستشاري للدولة لاختيار الشخصيات السيادية؟

يمكن أن يحدث توافق إذا جرى إبعاد الشخصيات التي لها علاقة بالإرهاب والفوضى في ليبيا فهؤلاء لا يمكن الجلوس معهم أما الذين يهمهم الوطن واستقرار ليبيا وبعيدين عن الإرهاب فيمكن الجلوس معهم سواء من مجلس الدولة أو غيره من الأجسام الأخرى.

إلى أي مدى يمكن القول ان حوار جنيف يهدف إلى سحب بعض الصلاحيات من مجلس النوب؟

لا، هذا مستبعد فمجلس النواب منتخب من الشعب الليبي وهو جهة تشريعية باقية إلى حين انتخاب الشعب لمجلس آخر وبالتالي لا يحق لأي جهة سواء محلية أو دولية سحب صلاحيات البرلمان المنتخب بالقانون والإرادة الشعبية.

برأيك ما فرص نجاح حوار جنيف السياسي؟

هذا يتوقف على الأطراف الليبية والرؤى التي تطرح بشأن حل الأزمة في البلاد فإذا تحول الأمر لمراوغة وفرض إرادة فهذا سيؤدي لإفشال الحوار الذي يحتاج لمصداقية وإرادة حقيقية من الليبيين لحل مشكلة البلاد خاصة في الجانب الأمني المتعلق بقيام المسلحين بتسليم أنفسهم وسلاحهم للجيش.

ما موقف البرلمان من فكرة وقف إطلاق النار؟

يجب أن يعقب وقف إطلاق النار قيام المليشيات بتسليم سلاحها للجيش وكذلك تسليم المعسكرات للجيش وقيام المسلحين بتسليم أنفسهم ليجري تقديمهم للقضاء وما دون ذلك فإن الجيش ماضي في محاربتهم حتى القضاء على الإرهاب .

كيف تتابعون اتهامات الوفاق المتكررة للجيش بخرق الهدنة؟

الجيش لم يخترق الهدنة ولكن الجماعات الإرهابية المسلحة التي ارتمى في أحضانها المجلس الرئاسي هي التي تخرق الهدنة ولا شك أن موقفنا واضح وهو وقف إطلاق النار ولكن في حالة خرقه نرد وبقوة وهذا ما يحدث.

البعض يقول إن هدنة الهدنة هشة وقاربت على الانهيار ما رأيك ولماذا؟

نحن نعلم أن الهدنة مؤقتة لكننا ملتزمون بما طلبته منا روسيا وكذلك مخرجات مؤتمر برلين بشأن طلب الهدنة حتى تتم معالجة الأمور بالحوار مع إمكانية قيام الجماعات الإرهابية بتسليم نفسها وسلاحها ويدخل الجيش بسلام للعاصمة طرابلس وإن لم يحدث ذلك فالجيش سيحسم الأمر.

حدثنا عن التنسيق السياسي والعسكري بين الحكومة الليبية والبرلمان والجيش بشأن حوار جنيف والهدنة؟

تتواصل الاتصالات واللقاءات بين هذه الجهات الثلاثة حيث أن هناك تنسيق كبير بين رئيس البرلمان القائد الأعلى للجيش عقيلة صالح وقيادة الجيش برئاسة خليفة حفتر والحكومة الليبية برئاسة عبد الثني كما أن هناك تنسيق بين الإدارات التابعة لهم.

ما تصوراتكم السياسية والعسكرية لما بعد وقف إطلاق النار وحوار جنيف؟

لا نستطيع بعد الحكم على الموقف السياسي والعسكري بعد حوار جنيف لأننا ننتظر عقد الحوار وخروج نتائجه ومدى نجاحه أما وقف إطلاق النار فيتوقف على الطرف الآخر الذي إذا قام بخرق الهدنة سيتم الرد عليه بقوة حسبما أكد الجيش.

كيف تتابعون المسار العسكري للحوار المعروف بلجنة 5+5؟

هناك تعتيم إعلامي على مجريات الحوار ولكن نحن نثق أن هناك ثوابت لدى أعضاء اللجنة الخاصة بالجيش فندرك أنها لا تفرط في الثوابت الوطنية ومحاربة الإرهاب وقادته في ليبيا.

كيف تتابعون المسار الاقتصادي والاجتماعات المقررة في القاهرة؟.

أعتقد أن المسار الاقتصادي سيبدأ في 9 فبراير الجاري بالقاهرة وجرى تشكيل لجان خاصة بهذا الشأن وأعتقد أن أهم ما في المسار الاقتصادي هو إغلاق الموانئ النفطية الذي جرى بموجب المطالبة بالتوزيع العادل للثروة وكذلك إيرادات النفط التي يعترض الليبيون على صرفها للإرهابيين لشراء السلاح والمرتزقة.

ناصر سعيد:

«جنيـف»

لا يملك أي أوراق وهدنة وقف إطلاق النار شكلية

حوار/ همسة يونس

أكد المتحدث الرسمي باسم للحركة الوطنية الشعبية الليبية، ناصر سعيد، أن الأزمة والمشكلة الليبية هي مشكلة أمنية، وليست مشكلة سياسية.

وقال سعيد، إن «مؤتمر جنيف» يتم الترويج له على أنه الحل الأمثل والدائم والأنجع للمشاكل التي تعاني منها ليبيا، وأنه طوق النجاة للشعب الليبي، واصفا المؤتمر بأنه «مؤامرة مكتملة الأركان وامتداد لسلسلة المؤامرات التي تحاك ضد ليبيا»، وللحديث بشكل أكثر تفصيلا عن المؤتمرات الدولية بشأن ليبيا، والرؤية الليبية حول مؤتمر جنيف، كان لـ «بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع المتحدث الرسمي باسم للحركة الوطنية الشعبية الليبية، وعضو اللجنة التنفيذية للحركة ناصر سعيد، وإلى نص الحوار

بداية.. حدثنا عن مسارات الحوار بين الأطراف الليبية بداية من موسكو إلى جنيف؟

في الحقيقة لم يكن هناك حوار بين الأطراف الليبية في موسكو، وانما كان لقاء جمع اللاعبين الأتراك والروس ودعي له القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية، وما يسمى بـ «رئيس المجلس الرئاسي» للطلب إليهم بالتوقيع على اتفاق إيقاف إطلاق النار، ولم يكن هناك تحضير لهذا الاتفاق واشتراطاته وكأن المسألة هي صراع سلطة وليست حرب على الإرهاب، ولهذا رفض المشير التوقيع على تسليم البلد بيد المليشيات والإرهابيين وخذل إرادة الشعب الليبي في إسقاط مشروع الإخوان في ليبيا.

ثم جاء لقاء برلين لجمع الأطراف الليبية بدعوة من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، لتوحيد موقف المجتمع الدولي حول الأزمة الليبية، وإطلاق تعهدات بعدم التدخل في الشأن الليبي ووقف دعم الحرب الداخلية، وتمرير واعتماد مقترحات وخطة غسان سلامة رئيس البعثة الأممية للدعم في ليبيا، وانتزاع قرار دولي برعايتها وتنفيذها، ولم يكتب النجاح لهذا المؤتمر لعدم وجود تمثيل حقيقي للشعب الليبي، ولم يذهب اللقاء إلى نزع سلاح المليشيات وإنهاء وجود الإرهاب والتوقف الفوري عن دعمه وتمويله من قبل تركيا وقطر.

كيف رأيتم هذه المؤتمرات ونتائجها؟

الأزمة والمشكلة الليبية هي مشكلة أمنية، وليست مشكلة سياسية، وقد فشلت كل الحوارات بسبب وجود مليشيات وعصابات إجرامية مسلحة تهيمن على مفاصل ومؤسسات الدولة، وهي أداة لأجندات سياسية مؤدلجة وبنادق للإيجار، تتناحر على مدى ثماني سنوات تبث الرعب والخوف، وتفرض حالة من العبث وعدم الاستقرار، وحلت محل المؤسسات الأمنية والشرطية والعسكرية التي تدمرت بفعل التدخل الأجنبي الناتو، وإسقاط الدولة في يد الارهابيين عام 1102 م، وهناك جماعة متطرفة إرهابية معروفة لدى الجميع، لذلك فأن عقد مؤتمر والبلد على هذا الحال هو عبث وإطالة للأزمة الليبية، والحل يكمن في نزع سلاح المليشيات واجتثاث الإرهاب، ومن ثم نذهب إلى مؤتمر ليبي ليبي وداخل ليبيا معلوم جدول الأعمال ومن هي الأطراف التي ستحضر وهى التي تسمى مندوبيها.

أما المؤتمرات الخارجية التي تتحدث عن حوار بين مؤسسة عسكرية ومليشيات وإرهابيين فهذا يعد مراهقة سياسية وعبث وضحك على الدقون، ونراها أيضا صراع دولي حول المصالح وفرض الهيمنة والوصاية على ليبيا، وإعادة تصدير تنظيم الإخوان المسلمين للمشهد السياسي في ليبيا بعد أن خسر الانتخابات، وأصبح لا يملك أي حاضنة اجتماعية فهو تنظيم مرفوض يتنافى مع ثقافة ووعي الشعب الليبي وفهمه للإسلام.

برأيك..هل سيكتب النجاح لمؤتمر جنيف؟

مؤتمر جنيف يتم الترويج له على أنه الحل الأمثل والدائم والأنجع للمشاكل التي تعاني منها ليبيا، وأنه طوق النجاة للشعب الليبي في ظل حالة اللاستقرار وانعدام الأمن وانهيار الدولة ومؤسساتها، لكن إدراكنا لحقيقة المؤامرة التي تحاك عبر كواليس هذا المؤتمر والذى يراد من خلاله إعادة تدوير نتائج اتفاق أو لقاء الصخيرات

واستئناف ما نتج عنه من قرارات وصاية مهينه، كما أن عرابيه يسعون من خلاله لتلميع الشخصيات المقيتة التي انتجتها الصخيرات أو تلك المتورطة والموغلة في دماء الليبيين وهدر أمواله وهي سبب ما تعانيه ليبيا من فشل وانهيارات على جميع الصعد طيلة السنوات الماضية، والحقائق والشواهد كثيرة على أن المؤتمر مؤامرة مكتملة الأركان وامتداد لسلسلة المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا ولن يغفل عن فهمها المواطن الليبي ومنها:

أغلب الشعب الليبي أو السواد الأعظم منه أن صح التعبير غير ممثل في المؤتمر فلا المجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية، ولا أنصار النظام الجماهيري اللذان يمثلان شريحة كبيرة من الشعب الليبي، بالإضافة إلى غياب تمثيل القوات المسلحة.

غالبية الأطراف المدعوة لا تمثل الشعب الليبي فهم يمثلون تنظيمات إرهابية مؤدلجة أو يمثلون أنفسهم ونفوذهم بفعل هيمنتهم وسلطاتهم التي اكتسبوها بالقوة.

اختيار الحضور بهذا الشكل، هو سيناريو مكرر للقاء الصخيرات وخاصة فيما يتعلق بالأعداد والشخصيات والأطياف التي يمثلونها وإقصاء متعمد لأغلب مكونات الشعب الليبي مما يؤشر إلى تكرار نتائج الصخيرات الذي ذهب إلى حل مشكلة الصراع على السلطة بين المؤتمر الوطني والبرلمان دون النظر للمشاكل الحقيقية وأنتج ذلك الصخيرات سلطة وصاية غير منتخبه.

استمرار التدخل التركي في الشأن الليبي وإرسال المرتزقة والأسلحة لدعم بيادقهم والإرهابيين داخل العاصمة طرابلس على مراء ومسمع المجتمع الدولي والدول الراعية لمؤتمر جنيف من دون اتخاذ أي اجراءات لإيقاف هذا التعنت والإرهاب.

ماهي الأوراق التي يملكها المؤتمر لتحويل الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار؟

اعتقد أن المؤتمر لا يملك أي أوراق، فالهدنة شكلية ومهزوزة، والمليشيات تقوم باختراقات كل يوم، وتهاجم مواقع القوات المسلحة، وهي مسجلة وموثقة، كما أن تدفق المرتزقة والسلاح من تركيا منذ إعلان الهدنة يدل على أن المجلس الرئاسي والأتراك لا يقيمون وزنا للمجتمع الدولي أو لتعهداتهم المرتهنة بيد المليشيات والمرتزقة.

والحل لإيقاف إطلاق النار أشارنا إليه وهو يكمن في نزع سلاح المليشيات وهزيمة الإرهاب وإعادة المرتزقة من حيث أتوا وفرض سيطرت وبسط القوات المسلحة الأمن على كامل التراب الليبي.

ماهي قراءاتكم للوضع المستقبلي في حالة نجاح الهدنة وفي حال فشلها؟

لا نتوقع استمرار الهدنة في ظل انتشار السلاح والجماعات الإرهابية والقضاء عليهم من أولويات القوات المسلحة العربية الليبية لتحقيق الأمن والاستقرار في البلد، ومن ثم الذهاب إلى مرحلة انتقالية محدودة لتسير الأعمال الوزارية والتمهيد لإجراء انتخابات واعداد دستور للاستفتاء حوله.

كاريكاتير

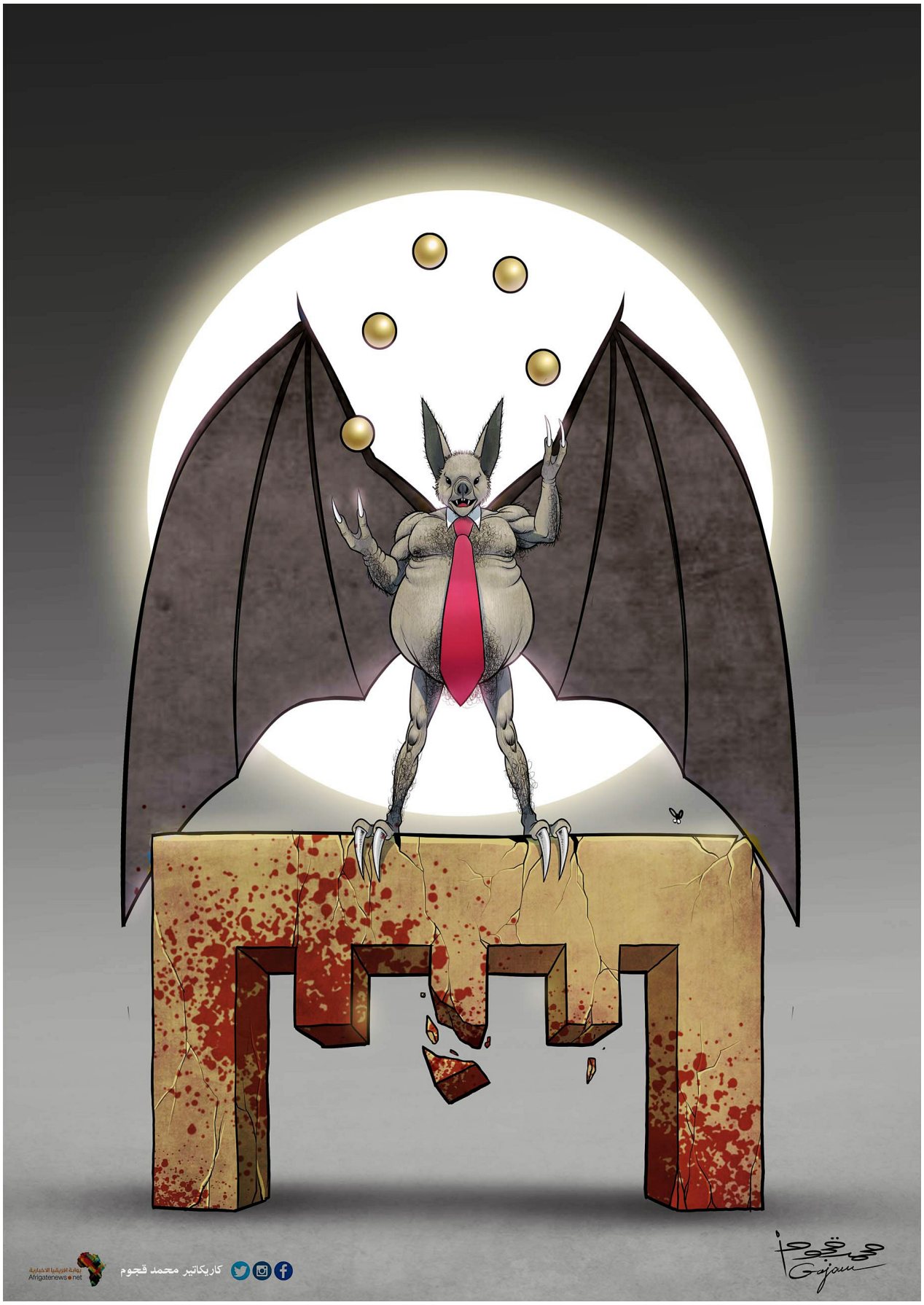

محمد قجوم